

Distr.: General
25 February 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني
بالمساعدة التقنية

فيينا، 23-27 أيار/مايو 2022

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

الاستراتيجيات الفعالة لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها،

بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني

وحقوق الإنسان

الاستراتيجيات الفعالة لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- ما زالت الجريمة المنظمة عبر الوطنية ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تتكيف باستمرار مع التغيرات الهيكلية وتستغلها على الصعيد المحلي والوطني والدولي. وتُلمَس آثارها في جميع أنحاء العالم، حيث تزعر الحوكمة، وتخترق العمليات السياسية، وتوجع الفساد والعنف، وتستغل الأشخاص الضعفاء، وتقوض الأسواق المشروعة، وتشكل تهديداً بيئياً متزايداً. وتبعاً لذلك، يجب أن تكون أي تدابير تتخذ للتصدي للجريمة المنظمة تدابير شاملة للجميع، وأن تعالج الدوافع والعوامل التمكينية العديدة التي تدعم مجتمعةً النشاط الإجرامي. ويشكل الاعتراف بالطابع عبر الوطني للجريمة المنظمة وبالحاجة إلى زيادة التعاون الدولي أساسين منطقيين رئيسيين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

2- وفي الوقت نفسه، أبرزت الخبرة المكتسبة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة منذ اعتماد اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة أهمية وضع استراتيجيات شاملة متعددة القطاعات تستند إلى تحليلات وتقييمات متينة للأخطار، وتدمج الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان في صلبها. وهذه الاستراتيجيات توفر آلية ليس لزيادة التعاون بين مختلف قطاعات المجتمع فحسب، بل أيضاً لتعزيز التعاون الدولي.

3- وبناء على ذلك، طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في قراره 4/10 المعتمد في تشرين الأول/أكتوبر 2020، إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لدعم قدرتها على منع الجريمة

* CTOC/COP/WG.2/2022/1-CTOC/COP/WG.3/2022/1



المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها، بعدة سبل منها تقديم المساعدة في وضع الاستراتيجيات الوطنية لمنع هذه الجريمة ومكافحتها.

4- واستجابة لذلك الطلب، تقدّم ورقة المعلومات الأساسية هذه لمحة عامة عن دور وعناصر الاستراتيجيات القائمة على الأدلة لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها، استناداً إلى منشور المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مجموعة أدوات استراتيجيات الجريمة المنظمة من أجل وضع استراتيجيات كبيرة الأثر وعنوانه Organized crime strategy toolkit for developing high-impact strategies⁽¹⁾. وتبرز ورقة المعلومات الأساسية هذه السبل التي يمكن بها للاستراتيجيات والتحليل المصاحب لها أن توفر ميزة حاسمة في مكافحة الجماعات الإجرامية المنظمة العاملة في العالم الحديث.

ثانياً - دور استراتيجيات منع الجريمة المنظمة ومكافحتها

5- تعمل الجماعات الإجرامية المنظمة في الوقت الحاضر بصورة متزايدة عبر الحدود والقطاعات المجتمعية على السواء، مستهدفة المجتمعات المحلية المهمشة لأغراض تجنيد أفرادها واستغلالهم وغسل العائدات المالية من خلال الاقتصاد المشروع. وتشمل سلاسل الإمداد التابعة للأعمال التجارية الإجرامية، في جملة أمور، الحصول على السلع الأساسية من مصادرها و/أو استخراجها وإنتاجها، ونقل السلع غير المشروعة وبيعها، والاتجار بالأشخاص وتهريبهم، وتوفير خدمات رئيسية من بينها الخدمات القائمة على الإنترنت، واستمالة مؤسسات الدولة، واقتناء الموجودات. وما من جهة بمفردها، من القطاعات أو أصحاب المصلحة أو الدول، يمكنها أن تعالج المشكلة بمعزل عن غيرها. بل إن الأخذ بنهج دقيقة تشمل أصحاب المصلحة المتعددين والمجتمع بأسره هي وحدها التي يمكن أن تؤثر تأثيراً واقعياً على المشكلة.

6- وتوفر الاستراتيجيات الوطنية أيضاً آلية أساسية لإدماج وتنفيذ بعض الأحكام الرئيسية لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة - وهي الصك الدولي الرئيسي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية - في إطار نهج شامل أوسع نطاقاً. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تساعد على تحقيق الغرض العام من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة، وهو تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية. ويمكنها أن توفر أيضاً آلية للقضاء على الملاذات الآمنة للجريمة المنظمة، وحماية الأسواق القانونية من الاختراق، وبنفس القدر من الأهمية، تطبيق الأطر التشريعية التي نقي بالمقتضيات الرئيسية للاتفاقية. وتشمل هذه المقتضيات تجريم ما يلي: المشاركة في جماعة إجرامية منظمة (المادة 5) على أساس أنها جريمة تتخذ شكل تآمر و/أو أنها جريمة تكوين جماعة إجرامية؛ وغسل الأموال (المادة 6)؛ والفساد (المادة 8)؛ وإعاقة سير العدالة (المادة 23). وعلاوة على ذلك، يمكن للاستراتيجيات أن تساعد على تحقيق هدف الاتفاقية المتمثل في تعزيز التعاون الدولي من خلال اتخاذ تدابير من قبيل تسليم المجرمين (المادة 16)، ونقل الأشخاص المحكوم عليهم (المادة 17)، والمساعدة القانونية المتبادلة (المادة 18)، والتحقيقات المشتركة (المادة 19)، ونقل الإجراءات الجنائية (المادة 21)، والتعاون في مجال إنفاذ القوانين (المادة 27).

7- وعلى الرغم من أن المقتضيات القانونية المحددة لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة يمكن أن تُستوفى بدون وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الجريمة المنظمة، فإن التقيد بالرؤية الشاملة للاتفاقية يتطلب مواءمة وثيقة بين الأهداف والقدرات والروافع الوطنية على نحو لا يمكن بلوغه حقا إلا من خلال إطار استراتيجي واضح ومتكامل. ولذلك تعد الاستراتيجيات أدوات مفيدة من حيث إنها توفر آلية للجمع بين جهات فاعلة متعددة من جميع أنحاء المجتمع، بما في ذلك على امتداد المسارات وسلاسل الإمداد، فضلا عن الجمع بين القدرات المتباينة، سعياً إلى تحقيق رؤى وأهداف مشتركة. وهي تشكل أيضاً إشارة قوية إلى النية السياسية على

(1) متاح على الرابط التالي: <https://sherloc.unodc.org/cld/ar/st/home.html>

الصعيدين الوطني والدولي، وتبرر زيادة العمل وتعبئة الجهود والموارد. ومن خلال الجمع بين مختلف القطاعات والدول، يمكن للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية أن تساعد بفعالية في بناء شبكات دولية من القدرات المطواعة التي تمكّن من الدفاع ضد المشكلة والتصدي لها على الصعد المحلي والإقليمي والعالمي. ويرد أدناه موجز للعناصر المختلفة التي تشكل النهج الاستراتيجية لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها.

ثالثاً - عناصر استراتيجيات منع الجريمة المنظمة ومكافحتها

ألف - البحوث وجمع البيانات والتحليلات وتقييمات الأخطار

8- يوفر التحليل قاعدة الأدلة الإجمالية اللازمة للاستراتيجيات والتدخلات ذات التأثير الكبير. فهو يمكن أن يكشف عن العديد من خصائص الجريمة المنظمة، بما في ذلك مظاهرها ومساراتها ومواطن ضعفها وأثرها على الأمن العام والأمن البشري، ويمكن أن يساعد على تقييم فعالية التدابير القائمة التي تعتمدها الدول، مما يوفر الأساس لوضع أهداف محددة وقابلة للقياس ومقبولة وواقعية ومحددة زمنياً ومصممة خصيصاً بما يلائم السياق. والتحليل الذي تشترك في إجرائه أفرقة متعددة التخصصات (مثل الأفرقة التي تضم مزيجاً من الأكاديميين والباحثين والممارسين في مجال العدالة الجنائية وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني) يزيد فرصة التأييد فيما يتعلق بتدابير التصدي المتخذة على الصعيد الوطني ويوفر ولاية أقوى لما يتخذه أصحاب المصلحة المتعددون من تدابير لاحقة للتصدي. ويمكن أيضاً إدراج التحليل الاستراتيجي ضمن تقييمات أخطار الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما يوفر نظرة ذات حجية بشأن خواص الجريمة المنظمة في أي ولاية قضائية أو منطقة معينة.

9- وينبغي أن يشمل التحليل الفعال أبعاداً مختلفة. فهو ينبغي أن يسعى إلى فهم الدوافع البيئية والهيكالية للجريمة المنظمة (عوامل مثل الإقصاء الاجتماعي، وعدم المساواة، والثغرات في سيادة القانون، وانعدام الأمن، وأوجه القصور في الإطار التشريعي أو الإداري، والفساد الذي يسمح لها بالازدهار في أي سياق معين) والأثر الناجم عن الجريمة المنظمة على التنمية المستدامة والسلام والأمن. وينبغي له أيضاً أن يحدد خريطة للأسواق، بما في ذلك القطاعات الرئيسية والسلع والخدمات وموجزات مواصفات الجناة والضحايا والنقاط الجغرافية الساخنة والعوامل التمكينية، التي تدعم الاقتصادات الإجرامية، والآليات التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة لاختراق الاقتصادات القانونية. وأخيراً، ينبغي للتحليل أن يصف أنواع الجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في أنشطة إجرامية، بما في ذلك، حيثما أمكن، علاقاتها داخل الدول وعبر الحدود على السواء (لأن تحليل هذه العلاقات عبر الحدود يوفر آلية هامة لحفز التعاون الدولي). ويمكن لهذا النهج الشامل للتحليل أن يساعد أيضاً على استبانة المخاطر التي تتطوي عليها أنشطة محددة، مثل مخاطر نقل النشاط الإجرامي إلى مناطق جغرافية أخرى أو مخاطر حدوث فراغات في السلطة في أعقاب عمليات تعطيل النشاط.

باء - وضع المبادئ والأهداف الاستراتيجية

10- تتجلى الجريمة المنظمة بأشكال عديدة ومختلفة وعلى مستويات متعددة. ويتفرد كل بلد وكل منطقة في العالم في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، يشير تحليل الاستراتيجيات والتدابير المتخذة لمكافحة الجريمة المنظمة إلى أربعة مبادئ شاملة يتسع نطاقها بما يكفي لتطبيقها على غالبية السياقات ويمكن أن تعمل بمثابة ركائز مفاهيمية واسعة توضع في إطارها فيما بعد أهداف أكثر تفصيلاً وتحديداً. وهذه المبادئ هي:

(أ) منع الجريمة المنظمة من اختراق المجتمعات المحلية والاقتصاد والمؤسسات السياسية أو معاودة اختراقها. ويسعى هذا المبدأ إلى بناء القدرة على الصمود في وجه الجريمة المنظمة، وحرمانها من القدرة على اختراق المجتمع؛

(ب) ملاحقة الجماعات الإجرامية المنظمة ومكاسبها غير المشروعة، بالنظر إلى أن أنشطتها تزيد من تكاليف الأعمال التجارية ومخاطرها. ويهدف هذا المبدأ إلى إضعاف اقتصاد الجريمة المنظمة وتعطيله؛

(ج) حماية الأشخاص الضعفاء والضحايا من الأذى أو المزيد من الأذى. ويسلم هذا المبدأ بالضرر والأذى اللذين تلحقهما الجريمة المنظمة بالأفراد والمجتمعات المحلية بالتشديد على أهمية الأخذ بنهج يركز على الضحايا ويدرج حقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية في صلبه، بما يتماشى مع مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"⁽²⁾؛

(د) تعزيز الشراكات والتعاون على جميع المستويات، بما في ذلك عبر الحدود الدولية، ومن ثم اتباع نهج شامل للمجتمع بأسره. وهذا المبدأ، الذي يقع في صميم اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة، يسلط الضوء على أهمية الشراكات على الصعيد المحلي والوطني والدولي، والعمل على نطاق القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

11- وعلى الرغم من أن الاعتراف بهذه المبادئ يكاد يكون عالمياً، فإن تطبيقها، فضلاً عن إيجاد التوازن فيما بينها فيما يتعلق بالجهود والموارد، قد يتباين في سياقات مختلفة. وعلاوة على ذلك، فإن للمبادئ فائدة إضافية تتمثل في الإشارة إلى المجالات الرئيسية التي يمكن في إطارها تحقيق شراكات جديدة ومستويات أعلى من التكامل. فعلى سبيل المثال، قد يكون مبدأ "المنع" بمثابة حافز لاستكشاف فرص جديدة للتعاون بين الحكومات وقادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني لمعالجة أوجه ضعف محددة داخل المجتمع.

12- ويمكن أن تصنّف أهداف أكثر تحديداً، بدورها، في إطار المبادئ الشاملة الأربعة على نحو يجسد النتائج التي تتوصل إليها عملية التحليل الاستراتيجي الموضحة أعلاه. وفي هذا الصدد، تمثل هذه الأهداف جسراً بين الرؤى والأهداف ذات المستوى الأعلى وبين النتائج والأنشطة الملموسة في عالم الواقع. وكقاعدة عامة، سيتعين على استراتيجيات منع الجريمة المنظمة ومكافحتها والنتائج المحددة فيها أن تجسد منظوراً طويل الأجل وأن تأخذ في الحسبان الحاجة إلى التحلي بالصبر الاستراتيجي. إلا أنه من أجل ضمان أن تسفر الأهداف والنتائج عن إحداث التغيير النظامي اللازم للتصدي لظاهرة الجريمة المنظمة، فإنه من الأهمية بمكان أن تجري صياغتها بوضوح. ويمكن أن تكون الأهداف واسعة النطاق في طبيعتها، ولكنها قد تشمل الأمثلة التوضيحية البحتة التالية:

(أ) في إطار مبدأ "المنع": معالجة الدوافع المحلية لتجنيد الأشخاص في الجريمة المنظمة؛ وجعل المؤسسات والاقتصادات المحلية أكثر قدرة على الصمود في وجه الاختراق من جانب الجماعات الإجرامية المنظمة، بسبل من بينها توفير بدائل مستدامة لتوليد الدخل؛ ومجابهة خطاب الجماعات الإجرامية المنظمة؛ وتوفير مخارج لأعضاء الجماعات الإجرامية المنظمة، بسبل من بينها إعادة التأهيل وإعادة الإدماج؛ وإدامة التواصل مع المجتمعات المحلية للتوعية بالمخاطر؛

(ب) في إطار مبدأ "الملاحقة": الكشف عن نشاط الجريمة المنظمة؛ وزيادة القدرة على التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة ومقاضاة مرتكبيها والفصل فيها؛ وتعطيل نماذج أعمال الجريمة المنظمة وزيادة مستوى المخاطر داخلها؛ وحرمان الجماعات الإجرامية المنظمة من مكاسبها المالية، بسبل من بينها مصادرة موجوداتها واستهداف سلاسل الإمداد؛

(ج) في إطار مبدأ "الحماية": حماية الضحايا والأفراد الضعفاء من سوء المعاملة والأذى؛ ودعم ضحايا الجريمة المنظمة وتعويضهم؛ وإصلاح الضرر؛ وحماية سلاسل الإمداد من تدخل الجماعات الإجرامية المنظمة؛ وحماية الأشخاص داخل القطاعات الضعيفة من الاستغلال بواسطة هذه الجماعات؛

(2) انظر أيضاً مناقشة مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، وهو أحد الالتزامات الرئيسية المتعهد بها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، على الموقع الشبكي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وهو متاح على الرابط التالي: <https://unsdg.un.org/ar/2030-agenda/universal-values/leave-no-one-behind>

(د) في إطار مبدأ "التعزيز": اعتماد نهج متعدد القطاعات لأصحاب المصلحة المتعددين لمكافحة الجريمة المنظمة؛ والمشاركة في المسؤولية عن المشكلة وامتلاك زمامها؛ وتعزيز التعاون على كل مستوى من المستويات، بما في ذلك على الصعيد الدولي.

جيم- التنفيذ وطرائق التطبيق

13- بعد توضيح المبادئ والأهداف الشاملة، يمكن للاستراتيجيات الفعالة بعد ذلك أن تحدد أيضا السبل والوسائل، بما في ذلك الأنشطة والأدوات والتكتيكات، اللازمة للتصدي للجريمة المنظمة عبر مختلف القطاعات. وقد ينطوي ذلك على تطبيق وتنسيق الصكوك والروافع القائمة، أو تطوير قدرات جديدة مصممة خصيصا. ومن الأمثلة التوضيحية لهذه النهج والأدوات ما يلي:

(أ) في إطار مبدأ "المنع": إدراج التوعية بالجريمة المنظمة في المناهج التعليمية؛ وتوفير بدائل مستدامة لتوليد الدخل والتدريب المهني والمساعدة في المجتمعات المعرضة للخطر؛ وتحسين إدارة الأموال العمومية وعمليات الاشتراء العمومي؛ ووضع آليات لمنع النشاط الإجرامي داخل سلاسل الإمداد في القطاع الخاص؛ وإنشاء آليات للإبلاغ عن الفساد على المستوى المحلي؛ وتعزيز الصحافة الاستقصائية وحمايتها؛ وتنفيذ برامج إعادة تأهيل المجرمين، بما في ذلك في السجون؛ وتنظيم حملات للتوعية بالمخاطر، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي وبالعمل مع القُدوات الحسنة والشركات المحلية؛

(ب) في إطار مبدأ "الملاحقة": تطوير قدرات جديدة قائمة على التكنولوجيا مثل قواعد البيانات والتطبيقات؛ واستحداث وتنفيذ التشريعات ونظم الإنفاذ المصاحبة لها على نطاق القطاعات الضعيفة؛ وإجراء تحقيقات تقودها الاستخبارات، بسبل من بينها استخدام تقنيات تحقيق خاصة وإجراءات قياسية للتعامل مع المخبرين؛ وتجميع الوحدات وأفرقة العمل المشتركة بين الوكالات؛ وتعزيز مهارات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وأعضاء السلطة القضائية؛

(ج) في إطار مبدأ "الحماية": استحداث آليات وطنية فعالة لإحالة الضحايا وبرامج لحماية الشهود؛ ووضع نهج تركز على الأسرة وتراعي الفوارق بين الجنسين لتحديد الضحايا وحمايتهم؛ وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والتعويض للضحايا؛

(د) في إطار مبدأ "التعزيز": وضع أطر للتعاون، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة، على الصعيد الدولي؛ وتنفيذ الاستراتيجيات والتقييمات المشتركة للأخطار على المستوى الإقليمي، بما في ذلك ما يتعلق بالمخاطر المشتركة؛ ووضع اتفاقات على مستوى الخدمات بين القطاعين العام والخاص؛ وضمان التعاون على إنفاذ القانون والتعاون القضائي بفعالية بالاستناد إلى اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة.

14- ومن أجل ضمان التنفيذ الناجح للاستراتيجيات، ربما يلزم أيضا إقامة هياكل جديدة على الصعيد الوطني. وهذه قد تشمل وحدات للتحليل الاستراتيجي متعددة الوكالات، تشمل وحدات من وكالات متعددة، تكلف بوضع المفهوم العام للمشكلة، ووحدات للسياسات والتخطيط تكون مسؤولة عن تنسيق الاستراتيجيات وتنفيذها عموما، فضلا عن مهام الإبلاغ ذات الصلة. وعادة ما يلزم أيضا أن تُبدي مسؤولية سياسية واضحة عن السياسات المتعلقة بالجريمة المنظمة، من خلال الخضوع للمساءلة أمام السلطة التنفيذية المعنية.

15- وعلاوة على ذلك، تساعد عمليات الرصد والتقييم القوية على قياس الأثر الكلي للاستراتيجية مقابل نتائج رئيسية، وكذلك على استبانة المجالات المحتملة للتحسين، باستخدام مصادر إضافية لرصد الأثر، بما يتجاوز مؤشرات الكشف والعدالة الجنائية وحدها. إلا أن استخدام مؤشرات نوعية وكمية، كليهما، فيما

يتصل بالمبادئ والأهداف المختلفة، رغم صعوبته، قد يشير إلى وجود اتجاهات أو مكاسب أو خسائر استراتيجية، مما يعطي، من ثم، إحساسا بالاتجاه العام للاستراتيجية وأثرها.

16- وأخيرا، يجب على استراتيجيات منع الجريمة المنظمة ومكافحتها، حتى تكون فعالة، أن تدمج اعتبارات حقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية على كل مستوى من المستويات. وهذا أمر حتمي ليس على سبيل الالتزام بالمعاهدات الدولية والقواعد القانونية العرفية ذات الصلة فحسب، بل أيضا لمنع الأضرار والعواقب السلبية غير المقصودة والمظالم المحتملة الناشئة عن التدخلات المختلفة. ويمكن للتشاور مع الجهات الفاعلة من مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك جماعات الدعوة من المجتمع المدني، أن يساعد على استبانة مجالات المخاطر المحتملة، فضلا عن عمليات تخفيف الأثر المحتملة، مع توفير منظار أيضا يمكن من خلاله فهم السبل التي يمكن بها للاستراتيجيات المراعية للاعتبارات الجنسانية وحقوق الإنسان أن تعالج مواطن الضعف إزاء الجريمة المنظمة على مستوى المجتمع المحلي. ومن أجل تحقيق التوازن الصحيح بين حقوق الأشخاص وأي مبادرة من مبادرات الأمن القومي أو العدالة الجنائية، من الأهمية الحاسمة بمكان أن تُجرى سلسلة من التحقيقات، تشمل ما يلي: هل يحتمل أن ينجم عن الاستراتيجية المقترحة أثر غير مقصود على قطاع أو فئة أو أكثر من القطاعات أو الفئات؟ وهل يحتمل أن تُستخدَم تدابير وقدرات جديدة لاستهداف الفئات المقصاة أو المهمشة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الآليات التي يمكن من خلالها اتخاذ إجراءات تصحيحية؟ وهل يجري توثيق انتهاكات حقوق الإنسان؟ وهل تتوافر بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر وهل تُستخدَم؟ وما هو التكوين الجنساني للقوى العاملة في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك جميع عناصرها؟ وهل يمكن استبانة أي تحيز جنساني؟⁽³⁾

رابعاً - مواضيع مطروحة للنظر فيها

17- لعل الفريق العامل يود أن يوجه تركيز مداولاته على المواضيع التالية:

- (أ) الأنشطة المؤثرة بوجه خاص أو الاستراتيجيات الابتكارية لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها التي يمكن إدماجها في أفضل الممارسات وفي المساعدة التقنية المقدمة باستمرار؛
- (ب) السبل والوسائل المؤثرة لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان في استراتيجيات منع الجريمة المنظمة ومكافحتها؛
- (ج) تبادل المعلومات التي يُحصل عليها من التقييمات المحلية لأخطار الجريمة المنظمة الخطيرة، أو أي بحوث تجريبية متينة أخرى، أو تقارير أو وثائق قائمة على المعارف تتعلق بالجريمة المنظمة يمكن استخدامها كقاعدة أدلة لتلك الاستراتيجيات؛
- (د) تبادل الآراء بشأن نوع التحليل المواضيعي أو الجغرافي المتصل بأخطار الجريمة المنظمة على الصعيد العالمي الذي سيفيد الدول الأعضاء في منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها؛
- (هـ) استبانة الاحتياجات اللازمة لبناء القدرات في مجال وضع استراتيجيات لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها، بما في ذلك ما يتعلق منها بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان في تلك الاستراتيجيات.

(3) في وقت كتابة هذا التقرير، كان المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بصدد إعداد ورقتي قضايا ذات صلة بهذه المناقشة، إحداهما عن اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والأخرى عن المسائل الجنسانية المتصلة باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة.

خامسا - المتابعة والتوصيات الممكنة

18- لعل الفريق العامل يود أن يقدم التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي أن تنظر الدول في وضع استراتيجيات لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها، باستخدام نهج يشمل المجتمع بأسره؛
- (ب) ينبغي أن تعمم الدول مراعاة الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان في استراتيجياتها لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها؛
- (ج) ينبغي أن تنظر الدول في وضع تحليلات استراتيجية، بوسائل من بينها التقييمات الإقليمية والوطنية للأخطار، لتكون أساسا لاستراتيجيات كبيرة الأثر لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها؛
- (د) لعل الدول تود أن تنظر في طلب المساعدة التقنية المتصلة بوضع استراتيجيات كبيرة الأثر لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها؛
- (هـ) ينبغي أن يواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة التقنية في وضع استراتيجيات لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها وفي تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان في تلك الاستراتيجيات؛
- (و) ينبغي أن يواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وضع تقييمات عالمية وإقليمية لأخطار الجريمة المنظمة عبر الوطنية للاسترشاد بها في وضع تلك الاستراتيجيات.